الأمم المتحدة

A/HRC/44/44

الجمعية العامة

Distr.: General
1 April 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والأربعون

15 حزيران/يونيه – 3 تموز/يوليه 2020

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

التضامن الدولي وتغير المناخ

تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي*

موجز

هذا التقرير هو التقرير الثالث المقدم من أوبيورا شينيدو أوكافور، الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، إلى مجلس حقوق الإنسان. وهو يقدَّم عملاً بقرار المجلس 3/35. ويُناقِش فيه الخبير المستقل مسألة التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ.

* يعرب الخبير المستقل عن امتنانه لكلية أوسغود هول للقانون في جامعة يورك، تورنتو، كندا، ولمركز نايثانسون المعني بحقوق الإنسان والجريمة والأمن في السياق عبر الوطني في الجامعة نفسها، لما قدماه من مساعدة في إعداد هذا التقرير.

GE.20-04949(A)

2004949

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- بعد تقديم تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه 2019، قدم أوبيورا شينيدو أوكافور، الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، تقريره المواضيعي الثاني إلى الجمعية العامة الذي ناقش فيه مسألة التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق حماية اللاجئين على الصعيد العالمي. وأجرى الخبير المستقل زيارة قطرية في عام 2019 إلى قطر، في الفترة من 2 إلى 10 أيلول/سبتمبر. ويوجّه الخبير المستقل الشكر إلى كوستاريكا وبوليفيا على ردّيهما الإيجابيين الواردين على طلبه إجراء زيارة إليهما، ويذكّر الدول الأخرى بضرورة إرسال ردود إيجابية على طلبات زيارته.

2- ويتناول الخبير المستقل في هذا التقرير إحدى الأولويات المواضيعية التي حددها لولايته، وهي مسألة التمتع بالتضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ أو عدم توافر هذا التضامن. ويتفق هذا الموضوع مع الوعد الذي قطعه في تقريره الأول المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (انظر A/HRC/38/40) بدراسة المسائل التي تقع عند نقاط التقاطع بين مسألتي التضامن الدولي وتغير المناخ. ويتمثل أحد الأغراض الهامة من هذا التقرير في إلقاء الضوء بطريقة أفضل على دور التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في التصدي لتغير المناخ، الذي يشكل شاغلاً مشتركاً للبشرية. ويتمثل أحد الأهداف التكميلية في تعزيز الفهم المتعلق بتفاقم التحديات التي يفرضها تغير المناخ في العالم في ظل الافتقار إلى التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان.

3- ويرى الخبير المستقل أن معالجة المسائل المحددة في التقرير تكتسي أهمية ملحة، نظراً للآثار المأساوية الناجمة عن تغير المناخ في جميع أنحاء العالم، وبلوغ انبعاثات غازات الدفيئة رقماً قياسياً في عام 2018[(1)]، فضلاً عن سعي دول وشعوب ومؤسسات متنوعة إلى الإسهام في تجنب المزيد من الأضرار المستحثة بتغير المناخ. ومن المأمول فيه أن يدعم التحليل والاستنتاجات والتوصيات المقدمة هنا، من منظور حقوق الإنسان، تنفيذ اتفاق باريس لعام 2015 واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992؛ وبرامج منظمة العمل الدولية بشأن الانتقال العادل إلى النظم الاقتصادية المستدامة؛ والمفاوضات الرامية إلى تنظيم الشركات عبر الوطنية بموجب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وكفاح الحركات الاجتماعية المعنية؛ وغير ذلك من المساعي ذات الصلة.

4- وينقسم هذا التقرير إلى خمسة فروع. ويقدم هذا الفرع الأول التقرير. وترد في الفرع الثاني معلومات أساسية عن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ. ويكرَّس الفرع الثالث لمناقشة وتحليل أشكال التعبير الإيجابي عن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ (الممارسات الجيدة). وفي الفرع الرابع، يتم تحديد وتحليل الثغرات الرئيسية في مجال التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ (المجالات التي يتعين تحسينها). ويقدم الفرع الخامس ملاحظات ختامية وتوصيات موجزة.

5- وتجدر الإشارة إلى أن التقرير لا يتناول موضوع الإدارة المناخية في حد ذاته، كما أنه لا يرمي إلى إجراء استعراض جديد للصلة القائمة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان. فلقد وثّق المجتمع الدولي لحقوق الإنسان العلاقة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ لأكثر من عقد من الزمن (انظر A/HRC/41/39). ويركز هذا التقرير حصراً على المسائل الرئيسية التي تقع عند نقاط التقاطع بين التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان وتغير المناخ. ومع ذلك، ونظراً إلى اتساع نطاق هذا الموضوع، فإن التقرير لا يبحث كل مسألة أو مشكلة تقع ضمن هذا النطاق.

(1) United Nations Environment Programme, *Emissions Gap Report* (Nairobi, 2019), p. xiv.

ثانياً- معلومات أساسية عن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ

6- لقد أصبحت تجربة تغير المناخ جزءاً من الحياة اليومية للشعوب في جميع أنحاء العالم. ويعاني عدد لا يحصى من الأفراد والجماعات بطرق مروعة من آثار تغير المناخ، وهو أمر تنبَّأ به المجتمع العلمي منذ زمن طويل[2]. وفي عام 2019، فرَّ الآلاف من الأشخاص من ديارهم أو قُتلوا في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي نتيجةً لإعصار إيداي وإعصار دوريان. واجتاحت حرائق الغابات الهائجة أجزاء كبيرة من أستراليا وأمريكا الشمالية وأوروبا. وفي المنطقة القطبية الشمالية، تتعرض المناظر الطبيعية لتغييرات بطرق تهدد بشدة ثقافات الشعوب الأصلية وصحتها. وكل هذه الحقائق معروفة جيداً، وهي أمثلة على الآثار السلبية المترتبة على حقوق الإنسان نتيجةً لتغير المناخ على الصعيد العالمي. وينشأ التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ جزئياً نتيجةً للترابط المادي القائم بين البشرية والطبيعة، الذي ليست له حدود سياسية، والذي يُولّد ترابطات عميقة بين مناطق مختلفة عن طريق الديناميات الإيكولوجية التي تميل إلى التأثير على جميع الدول والشعوب. ولذا تُعتبر حماية البيئة العالمية ومعالجة الآثار المحلية لتغير المناخ عن طريق التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان من الضرورات الموضوعية التي لم يعد من الممكن إرجاؤها.

7- وينشأ تغير المناخ عن النظم الاقتصادية المتشابكة على الصعيد العالمي التي تدفع بأساليب الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، ولا سيما أنواع الوقود الأحفوري والسلع الاستخراجية الأخرى[3]. ما أن التوزيع غير المتناظر للثروة عن طريق الاقتصاد العالمي يعزز واقعاً مجحفاً تماماً وهو أن الذين هم أقل مَنْ تسببوا في المشكلة المطروحة يشعرون عموماً بأشد آثارها[4]. فمع ارتفاع درجات الحرارة، تتفاقم أوجه عدم المساواة[5]. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم أوجه الضعف الاجتماعي على أساس مسائل الجنسانية، والإعاقة، والفقر، والسنّ، ومكان الولادة، والانتماء إلى الشعوب الأصلية، وما إلى ذلك[6]. ويرى الخبير المستقل أن التمتع بالتضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية في نجاح تحويل هذه الهياكل الاقتصادية التي تطرح إشكالية، والتكيف مع عالم متغير، والانتصاف من أي خسارة أو ضرر ينجم عن تغير المناخ.

8- أما أشكال التعبير عن التضامن الدولي لمواجهة هذه التحديات، فهي ليست جديدة. وعلى سبيل المثال، يعترف مفهومان قديماً العهد في القانون الدولي بوحدة المصالح بشأن تغير المناخ، فضلاً عن

---

(2) انظر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، *تغير المناخ 2014: التقرير التجميعي* (جنيف، 2014).

(3) Usha Natarajan, "Climate justice", in *Routledge Handbook of Law and Society*, Mariana Valverde and others, eds. (forthcoming, on file with the Independent Expert).

(4) المرجع نفسه.

(5) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، *الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية: تقرير خاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن آثار الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، والمسارات العالمية ذات الصلة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، في سياق دعم التصدي العالمي لخطر تغير المناخ، والتنمية المستدامة، وجهود القضاء على الفقر* (2018).

(6) انظر the Committee on the Elimination of Discrimination against Women, the Committee on Economic, Social and Cultural Rights, the Committee on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families, the Committee on the Rights of the Child and the Committee on the Rights of Persons with Disabilities, "Joint statement on 'human rights and climate change'" (16 September 2019)؛ وA/HRC/41/39 وCorr.1.

احترام شتى القيم والحقوق والاحتياجات في السعي إلى حماية البيئة العالمية، ويعربان بالتالي عن أبعاد معينة من التضامن الدولي. فأولاً، إن وصف تغير المناخ باعتباره "شاغلاً مشتركاً للبشرية" مقبول عالمياً وينطوي على تحقيق التعاون والعمل الإيجابي على أوسع نطاق لصالح الأجيال الحالية والمقبلة[7]. ثانياً، لقد جرى الاعتراف بمسؤوليات الدول المشتركة وإن كانت متباينة، وبالقدرات الخاصة بكل منها، وهو أمر أساسي للتعاون الدولي. ويجسد هذا المبدأ، كحد أدنى، المسؤوليات المشتركة للدول في التصدي لتغير المناخ وقدراتها المتفاوتة على العمل. وبالنسبة للبلدان النامية، قد يعترف هذا المبدأ أيضاً بالمسؤولية الرئيسية للبلدان المتقدمة النمو عن الانبعاثات الماضية ومعدل الانبعاثات لكل فرد، وبقدرة البلدان النامية على التكيف بقدر أقل وبأولوياتها في مجال التنمية والقضاء على الفقر (FCCC/CP/1995/7/Add.1، الفقرة 1).

9- ويمثل مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة والقدرات الخاصة بكل دولة الأساس الذي يقوم عليه تعهد كل دولة بموجب اتفاق باريس، المعروف في تلك المعاهدة بأنه "المساهمة المحددة وطنياً"[8]. إذ يمنح اتفاق باريس الأطراف بعض السلطة التقديرية في تحديد مساهماتها المحددة وطنياً لأنه لا ينص على أهداف يتم التفاوض بشأنها دولياً ولا على تدابير محلية. غير أن المعاهدة، التي هي ذات صلة بالتضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان، تقتضي أن توفر البلدان المتقدمة النمو التمويل إلى البلدان النامية في عمليات التخفيف والتكيف، وأن تتلقى البلدان النامية دعماً تكنولوجياً، وأن تأخذ البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في خفض الانبعاثات[9]. كما يُلزم اتفاق باريس الدول بمواصلة الجهود المشتركة لحصر ارتفاع درجة الحرارة العالمية بما قدره 1,5 درجة مئوية بغية الحد بدرجة كبيرة من المخاطر التي تتعرض لها الدول والشعوب الضعيفة[10].

10- ومع ذلك، ثمة هوة عميقة بين السلوك المعتمد من الدول حتى الآن (بما في ذلك تعهداتها) وما يلزم القيام به لمنع استمرار تغير المناخ وتجنب الأخطار الجسيمة التي ينذر بها ذلك. فمن المعروف جيداً أن الدولة التي تحتل ثاني أعلى مرتبة من حيث الانبعاثات قدمت إخطارها الرسمي بالانسحاب من اتفاق باريس. وقد حافظت دول أخرى على التزامها بالاتفاق على نحو جدير بالثناء، ولكن تعهداتها لا تكفي. وحتى لو أوفت جميع الدول بمساهماتها المشروطة المحددة وطنياً، فإننا سنظل سائرين نحو زيادة كارثية في درجة الحرارة في العالم مقدارها 3 درجات مئوية[11]. ولا تزال الشركات تعمل بطريقة غير منظَّمة إلى حد كبير وتحقّق أرباحاً من انبعاثات غازات الدفيئة. لكن بقدر ما تسهم الشركات والمنظمات الدولية في هذه المشكلة عن طريق الانبعاثات وتمويل المشاريع وغير ذلك من الممارسات التي تؤدي إلى نشوء مسؤوليات مماثلة وتكميلية لواجبات الدول، فإنه يقع عليها أيضاً واجب احترام حق الإنسان في التضامن الدولي في هذا السياق (A/HRC/35/35، الصفحة 22).

11- ونظراً لعدم كفاية الإجراءات التي تتخذها الدول والشركات، ما فتئت الشعوب الأصلية والمجتمعات المدنية والولايات القضائية دون الوطنية وجهات أخرى تسعى إلى تحقيق "العدل المناخي"، بالتشديد على اتباع نهج لحقوق الإنسان إزاء آثار تغير المناخ المترتبة على الفئات الضعيفة اجتماعياً؛ ومنع الضرر الناجم عن أنشطة التخفيف؛ والتعويض عن الخسائر والأضرار؛ والمشاركة المدنية البنّاءة[12]. كما أن بعض النقابات العمالية والحكومات وأرباب العمل، اعترافاً بأنه سيتعين على القطاعات الاقتصادية المرتفعة الانبعاثات إصلاح عملياتها في السنوات المقبلة، يسعون جاهدين إلى كفالة ألا تكون الحقوق

(7) قرار الجمعية العامة 53/43.

(8) اتفاق باريس، المادة 4(1)-(3).

(9) المرجع نفسه، المواد 4(4) و9-10.

(10) المرجع نفسه، المادة 2(1)(أ).

(11) United Nations Environment Programme, *Emissions Gap*, p. xix.

(12) انظر على سبيل المثال، www.mrfcj.org/principles-of-climate-justice.

الدولية للعمال الذين يعتمدون على تلك القطاعات عرضة للخطر. وهم يقومون بذلك عن طريق التخطيط لما يسمى بالانتقال العادل الذي يضمن الحق في العمل اللائق. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه يرد في اتفاق باريس اعتراف بالانتقال العادل وحقوق الإنسان والعدل المناخي[13]. واستناداً إلى هذه الخطابات، يُطالِب الناس الذين يفتقرون إلى سلطة تنظيمية مباشرة بأن تبذل الحكومات والشركات جهداً أكبر. كما أنهم يحققون التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان بفضل قدراتهم الذاتية، عن طريق السعي إلى تحقيق العدالة للأفراد والجماعات الذين تتوجب حمايتهم من آثار تغير المناخ.

ثالثاً- أشكال التعبير الإيجابي عن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ

ألف- المجتمع المدني وممارسات الجهات من غير الدول

12- كانت منظمات المجتمع المدني والجهات من غير الدول دوماً في طليعة الجهات التي تعمل على التصدي لتغير المناخ، وذلك عن طريق أشكال التعبير الإيجابي عن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان. وهي تطلب إلى ذوي السلطة المباشرة القيام بذلك أيضاً[14]. واعترافاً باتساع نطاق هذه الأشكال من التعبير الإيجابي، يود الخبير المستقل أن يسلط الضوء على بعض الممارسات ذات الصلة للشعوب الأصلية والشباب والمدافعين عن البيئة. إذ تعكس جهودهم الوارد وصفها في هذا التقرير التضامن الدولي ويُراد بها دفع التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة إلى الأمام عن طريق استراتيجيات حقوق الإنسان الاستباقية والتعاونية. وكثيراً ما تلقى هذه الجهود دعم الدول المتحالفة والمنظمات الدولية، وتُعتبر مكمّلة للمساعي التقليدية المبذولة في الاتجاه نفسه. وهذه الفئات مستبعدة من تقرير السياسات المباشرة بقدر ما تعاني بشكل غير متناسب من تغير المناخ، ولذا فإن جهودها لإيصال صوتها تحقق أيضاً شكلاً حاذقاً من التضامن الدولي؛ فقد يؤدي نقل الفئات المهمشة لتجربتها الحيّة إلى إثراء الفهم المتعلق بالقمع الذي يديمه تغير المناخ العالمي وإلى النهوض بوعي أكبر بضرورة التضامن معها ومع جهات أخرى.

13- ويُحدث التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ أثراً في المسائل الملحة المتعلقة بالانعكاسات السلبية المستمرة للاستعمار على قدرة الشعوب الأصلية على اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتها، وعلى الإسهام في حياة الآخرين. وفي الواقع أن الاعتراف بأن للشعوب الأصلية حق تقرير المصير[15] وبأن معارف الشعوب الأصلية تعزز الإشراف البيئي، يعني أن هناك ضرورات حتمية محلية وعالمية متشابكة لكفالة قدرة الشعوب الأصلية على اتخاذ القرارات المتعلقة بتغير المناخ التي يمكن أن تؤثر في الجميع[16]. وقد ناضلت الشعوب الأصلية من أجل الدخول إلى المنتديات السياسية المعنية بتغير المناخ وإعادة تشكيلها، والنهوض "برؤية إيجابية للنظم الاجتماعية والاقتصادية على السواء، مع الاعتراض في الوقت نفسه على أشكال الفهم السائدة لتغير المناخ وأسبابها المهيمِنة المستمدة من المفاهيم الاستعمارية الجديدة، والتفاعل معها"[17]. فعلى سبيل المثال، أنشأت الشعوب الأصلية تجمعاً في إطار المفاوضات

(13) اتفاق باريس، الفقرات العاشرة والحادية عشرة والثالثة عشرة من الديباجة.

(14) انظر Sébastien Duyck, Sébastien Jodoin and Alyssa Johl, eds., *Routledge Handbook of Human Rights and Climate Governance* (New York, Routledge, 2018).

(15) انظر قرار الجمعية العامة 295/61.

(16) انظر Ben Powless, "The indigenous rights framework and climate change", in *Routledge Handbook of Human Rights and Climate Governance*, Duyck, Jodoin and Johl.

(17) المرجع نفسه، الصفحة 213. انظر أيضاً Kyle Whyte, "Indigenous climate change studies: indigenizing futures, decolonizing the Anthropocene", *English Language Notes*, vol. 55 (2017).

الدولية للعمل إلى جانب الحلفاء بغية إضفاء الطابع المؤسسي على منبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، الذي ييسّر إدماج مسائل من قبيل المعارف التقليدية ضمن العملية القانونية الدولية. كما اعتمدت منظماتٌ عالمية ووطنية ومحلية للشعوب الأصلية أولويات واستراتيجيات معينة، مثل مجموعة العمل المناخي للشعوب الأصلية، التي تقدم الدعم إلى الشعوب الأصلية لاستعادة "أدوارها ومسؤولياتها" بوصفها راعية للأرض، من أجل تهيئة "مستقبل مستقر مناخياً للجميع"[18]. وتمثل هذه الإنجازات، وإن كانت لا تزال جارية، خطوات إيجابية نحو توسيع نطاق التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في مجال تغير المناخ، الذي يُفهم على أنه العمل مع الشعوب الأصلية باعتبارها جهات شريكة في التصدي للمشكلة العالمية المشتركة المتمثلة في تغير المناخ.

14- وتوفر بعض تحالفات الشباب أمثلة أخرى على التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان لجهات من غير الدول في سياق تغير المناخ، لأن قيادتها وأشكال تعاونها تيسّر التمتع بالحق في الرفاه بموجب اتفاقية حقوق الطفل للأطفال في جميع أنحاء العالم. فالشباب هم الذين كان يُتصور أن يكونوا "الأجيال المقبلة" عندما أُدرج تغير المناخ في جدول الأعمال الدولي قبل 30 عاماً. ومع ذلك، ليس لدى الشباب حتى الآن سوى فرص محدودة للمشاركة في الإدارة المناخية. ومن أجل ممارسة قدرتهم على العمل، اكتسب الشباب مركز الجماعة في المفاوضات الدولية بشأن المناخ، وهم يشاركون أيضاً بوصفهم "مندوبين شباب"[19]. وتعمل حركات الشباب على تجميع الموارد من أجل تنظيم نفسها عبر الحدود الوطنية عن طريق شبكة عالمية[20]. ونظّم الكثير من الشباب مظاهرات في جميع أنحاء العالم خلال الإضرابات المتعلقة بالمناخ، التي شارك فيها نحو 7,6 ملايين شخص تضامناً مع بعضهم البعض، مما شكل بعض أكبر الاحتجاجات في تاريخنا[21]. وفي الآونة الأخيرة، قدم شباب من 16 بلداً بلاغاً إلى لجنة حقوق الطفل يدّعون فيه أن خمسة من أكبر الملوثين في العالم يعرضون للخطر حياة ورفاه ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم[22]. وقد توضّح جهود الدعوة التي بذلوها في إطار طلبهم أشكال حماية الحقوق اللازمة تضامناً مع جميع الشباب الذين "لا تمثل أزمة المناخ تهديداً مستقبلياً نظرياً بالنسبة إليهم"[23].

15- ويكافح المدافعون عن البيئة[24]، من ناحيتهم، من أجل تحقيق العدل المناخي كلٌّ تضامناً مع الآخر، على الخطوط الأمامية للمشاريع الكثيفة الانبعاثات الكربونية، والمشاريع التي تحد من الانبعاثات ولكنها تظل تُنتج آثاراً ضارة بالشعوب والبيئات المحلية[25]. ويرى الخبير المستقل أن الدفاع عن الأراضي والموارد والمياه في مواجهة هذه المشاريع هو شكل من أشكال التعبير الإيجابي عن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان، إذ يمكن أن يحد من الانبعاثات العالمية وأن يحمي الحقوق الواجبة التطبيق للشعوب الأصلية والمحلية في تقرير المصير والمشاركة المدنية والأمن لصالح الجميع. وقد بذل المدافعون عن البيئة جهود التعبئة في مواجهة مشاريع التعدين في آسيا[26]. وهم يحتجون على الاستيلاء على الأراضي من

(18) انظر www.indigenousclimateaction.com/who-we-are.

(19) انظر Harriet Thew, "Youth participation and agency in the United Nations Framework Convention on Climate Change", *International Environmental Agreements*, vol. 18 (2018).

(20) انظر https://youthclimatemovement.wordpress.com.

(21) انظر https://globalclimatestrike.net/7-million-people-demand-action-after-week-of-climate-strikes.

(22) انظر https://earthjustice.org/sites/default/files/files/CRC-communication-Sacchi-et-al-v.-Argentina-et-al.pdf.

(23) المرجع نفسه، الفقرة 3.

(24) قرار مجلس حقوق الإنسان 11/40.

(25) انظر Global Witness, *Enemies of the State? How Governments and Businesses Silence Land and Environmental Defenders* (London, 2019).

(26) انظر Samina Luthfa, "Transnational ties and reciprocal tenacity: resisting mining in Bangladesh with transnational coalition", *Sociology*, vol. 51, No. 1 (2017).

جانب الصناعات الاستخراجية في أمريكا اللاتينية أو لحسابها[27]. وينظمون عمليات الحصار ويلتمسون المراجعة القضائية لوقف التوسّع بالبنية التحتية للوقود الأحفوري في جميع أنحاء أمريكا الشمالية[28]. وثمة أدلة مثيرة للقلق على أن المدافعين عن البيئة يواجهون التجريم، مما يفاقم القمع على أساس العرق، بالنظر إلى أن الكثيرين منهم يصنَّفون بناءً على العرق والانتماء إلى الشعوب الأصلية[29]. غير أن "المدافعين" عن هؤلاء المدافعين ينظمون بدورهم أنشطة، بروح من الزمالة، من أجل مساعدة الموجودين على الخطوط الأمامية[30]. ولذلك، يُبدي المدافعون عن البيئة، والمدافعون عنهم، أقصى درجات التضامن مع المجتمعات المحلية وكلّ من يواجه الآثار السلبية للمشاريع ذات الصلة بتغير المناخ، عن طريق دعم حقوق الإنسان بإجراءاتهم المباشرة[31].

باء- القوانين والممارسات على الصعيد القطري

16- يمكن لفرادى البلدان أن تعرب عن تضامنها الدولي القائم على حقوق الإنسان إزاء البلدان الأخرى وجميع شعوب العالم في سياق تغير المناخ جزئياً عن طريق إزالة إسهامها في هذه المشكلة. ويجسد اتفاق باريس هذه النقطة بالذات في التأكيد أن المساهمات المحددة وطنياً تعكس أعلى مستويات الطموح الممكنة لكل طرف[32]. ويرى الخبير المستقل أن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان يتطلب أيضاً من البلدان أن تذهب إلى أبعد من ذلك، عن طريق معالجة الفوارق الهيكلية المتصلة بتغير المناخ. وهذا يتطلب من البلدان أن تتبادل الدعم المالي والتكنولوجي بما يعكس المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل منها، وأن تضمن الحماية للفئات المشمولة بحماية دولية، وأن تُوجِد سبل المشاركة المدنية الحقيقية. ويكاد اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن يحققا العضوية العالمية، مما يعني أنه تقع على جميع الدول تقريباً واجبات قانونية دولية للتعاون في اتخاذ هذه التدابير المستقلة والجماعية.

17- ورغم أن الجهود التي تبذلها الدول حالياً لمعالجة تغير المناخ غير كافية إلى حد كبير، فإن بعض البلدان توفر أمثلة على أشكال التعبير الإيجابي عن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في هذا المجال، مما يدل على أن الدول لا تجد جميعها أن "السباق نحو القاع" في مجال تغير المناخ أمر مقبول. فعلى سبيل المثال، أعلنت 73 دولة في عام 2019 أنها تعمل على تحقيق مستوى صافٍ صفري للانبعاثات بحلول عام 2050[33]. ومنذ سبعينات القرن الماضي، دأب الكثير من البلدان النامية على التماس المساعدة لاتباع طريق مختلف وأنظف إزاء التنمية مقارنةً بالمسار الذي دأبت البلدان الصناعية[34] على اعتماده.

---

(27) انظر Global Witness, Enemies of the State?.

(28) انظر Yellowhead Institute, *Land Back: A Yellowhead Institute Red Paper* (Toronto, 2019).

(29) انظر Global Witness, *Enemies of the State?* و Inter-American Commission on Human Rights, *Indigenous Peoples, Afro-Descendent Communities, and Natural Resources: Human Rights Protection in the Context of Extraction, Exploitation and Development Activities* (2015).

(30) انظر www.environment-rights.org.

(31) هناك أيضاً أدلة دامغة على أن المدافعين عن البيئة هم ضحايا الكفاح من أجل حماية البيئة: انظر www.theguardian.com/environment/2018/feb/02/almost-four-environmental-defenders-a-week-killed-in-2017.

(32) اتفاق باريس، المادة 4(3).

(33) انظر https://sdg.iisd.org/news/73-countries-commit-to-net-zero-co2-emissions-by-2050.

(34) انظر Karin Mickelson, "South, North, international environmental law, and international environmental lawyers", *Yearbook of International Environmental Law,* vol. 11 (2000).

وعلاوة على ذلك، تقدم بعض المحاكم والهيئات القضائية المحلية شكلاً (محدوداً) من أشكال التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان عن طريق منح إمكانية اللجوء الإجرائي إلى القضاء للمتقاضين عبر الحدود الوطنية الذين يلتمسون الوضوح في معرفة ما إذا كان سلوك الدول والشركات يؤثر في التمتع بالحقوق الأساسية[35].

18- وإلى جانب هذه الأمثلة، يركز الخبير المستقل على بلدين تُظهر الالتزامات والشراكات الخاصة بهما تضامناً دولياً قائماً على حقوق الإنسان، إذ أنها تعكس مسؤولياتهما وقدراتهما وأهداف العدالة الاجتماعية لديهما. فهناك بلد يسترعي الانتباه من البلدان الصناعية في منطقة المحيط الهادئ لاعتماده تشريعات تنص على بلوغ المستوى الصافي الصفري للانبعاثات بحلول عام 2050[36]. وهو بصدد إنهاء تراخيص التنقيب عن الوقود الأحفوري وزرع بليون شجرة[37]. وقد تعهّد هذا البلد أيضاً بالتبرع بـ 300 مليون دولار لتمويل أنشطة تخفيف آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي، بما في ذلك مبلغ 150 مليون دولار سيخصَّص للبلدان النامية في منطقة المحيط الهادئ. وهو ملتزم بدعم حق تقرير المصير والإشراف البيئي للشعوب الأصلية. وركز البلد أيضاً على مسألة التكيف مع تغير المناخ بالنسبة للعمال والمجتمعات المحلية عن طريق دعم نوعية المياه والقطاع الزراعي. وأخيراً، يولي هذا البلد الأولوية للرفاه على حساب النمو الاقتصادي، مما ينطوي على إمكانات كبيرة للتضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان، حيث إن ذلك يَعِدُ بحفز أسلوب تفكير جديد على الصعيد العالمي بشأن العلاقة بين البشرية والطبيعة والتنمية[38]. وسيعني ذلك أيضاً أن إسهام البلد في الأثر الناجم عن تغير المناخ في الأراضي الأخرى سينخفض إلى حد كبير.

19- ويقع البلد الآخر في آسيا، وهو من بين أكثر الأماكن عرضة للأعاصير وهبوب العواصف والفيضانات التي أدت بالفعل إلى التشريد والموت[39]. ومع ذلك، فإن البلد لا ينتج سوى 0,3 في المائة من الانبعاثات العالمية[40]. وهو ما فتئ يستجيب للتحدي عن طريق المشاركة في النظام الدولي للمناخ والتعاون مع الشركاء في التمويل وفي جهد بناء القدرات المتصلين بتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، وضع البلد خطة عمل وطنية، وأقام ترتيبات مؤسسية، وكرس بلايين الدولارات لإدارة مخاطر الكوارث[41]. ووضع أيضاً خطة عمل بشأن تغير المناخ والمسائل الجنسانية لمراعاة المخاطر التي تتعرض لها المرأة ومساهماتها الإيجابية[42]. ومن خلال هذا المثال، ينبغي أن يكون واضحاً أن البلدان الفقيرة والضعيفة يمكنها أن تعرب عن تضامنها الدولي القائم على حقوق الإنسان في مجال تغير المناخ عندما تنشط من أجل التكيف، وتركز على المسائل الجنسانية وحماية الشعوب المحلية بطرق أخرى بدعمٍ من أولئك الذين يتحملون مسؤولية أكبر عن خلق مشكلة تغير المناخ وتكون لديهم قدرة أقوى على العمل.

(35) انظر Jacqueline Peel and Hari M. Osofsky, "A rights turn in climate change litigation?", *Transnational Environmental Law*, vol. 7, No. 1 (2018).

(36) New Zealand, Climate Change Response (Zero Carbon) Amendment Bill (Royal Assent, November 2019).

(37) Government of New Zealand, "Framework for climate change policy and key upcoming decisions" (2018).

(38) Government of New Zealand, *The Wellbeing Budget* (2019).

(39) انظر Gardiner Harris, "Borrowed time on disappearing land", *New York Times*, 28 March 2014.

(40) المرجع نفسه.

(41) Government of Bangladesh, Bangladesh Climate Change Strategy and Action Plan 2008.

(42) Government of Bangladesh, Bangladesh Climate Change and Gender Action Plan (2013).

جيم- القوانين والممارسات الإقليمية

20- تسهم بعض القوانين والممارسات الإقليمية إسهاماً كبيراً في تعزيز التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ، حيث أنه يُراد بها تنمية الزمالة فيما بين الدول في هذا الميدان، بما يعود في كثير من الأحيان على المنفعة المتبادلة ويخدم مصلحة المجتمع الدولي بوجه عام. وفي هذا الصدد، تضطلع منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بدور متميز، حيث إنها تنظم جلسات استماع وتُعِدُّ تقارير وممارسات متنوعة بشأن تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان في مجال تغير المناخ. ولا بد من الإشارة إلى أن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أصدرت في عام 2018 فتوى تؤكد أن على الدول واجبات لمنع الأنشطة في أراضيها التي تتعارض مع حقوق الإنسان للشعوب الموجودة في دول أخرى نتيجةً للضرر البيئي الذي تؤدي إليه هذه الأنشطة، وهو حكم يترتب على آثار في التعامل مع الطابع العابر للحدود لتغير المناخ[43]. ووفرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان منتدى للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية للحديث عن تجاربها المتعلقة بمسألة الاستخراج المفرط للموارد الطبيعية وتغير المناخ، مما أتاح المشاركة المدنية بشأن هذه المسألة على الصعيد الدولي، وهو أسلوب من أساليب التضامن[44]. وعلاوة على ذلك، اعتمدت بلدان المنطقة الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)، الذي يهدف إلى تمكين جميع الأشخاص من اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم والبيئة، واللجوء إلى القضاء عند انتهاك تلك الحقوق. ويضمن هذا الاتفاق على وجه التحديد الحق في الحياة والسلامة الشخصية والتجمع السلمي تضامناً مع المدافعين عن البيئة.

21- كما قادت كل منطقة من المناطق الأخرى في العالم جهوداً هامة للإسهام إلى حد ما في التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ. ولدى المنطقة الأفريقية مبادرات مناخية متعددة تربط بين الاتحاد الأفريقي والمناطق دون الإقليمية والطبقات السياسية الأخرى داخل القارة، وذلك لصياغة مواقف مشتركة بشأن تغير المناخ والتخطيط الوطني[45]. ولدى المنطقة أيضاً هيكل إدارة للتنسيق بين رؤساء الدول والوزراء والمفاوضين والاضطلاع بأنشطة الدعوة في النظام الدولي للمناخ بشأن المسائل ذات الأهمية بالنسبة إلى حقوق الإنسان للشعوب في المنطقة، ولا سيما تعزيز التعاون الدولي من أجل التكيف بالاسترشاد بالمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وبقدرات كل طرف[46]. ولدى الاتحاد الأوروبي سجل طموح من المساعي القانونية والمالية للتصدي لتغير المناخ، وقد أحرز تقدماً في خفض الانبعاثات. وفي إطار الاتفاق البيئي الأوروبي الجديد[47]، اقترحت المنطقة تخصيص 25 في المائة من ميزانيتها للعمل المناخي، وبلوغ المستوى الصافي الصفري للانبعاثات بحلول عام 2050، وتقديم المساعدة إلى الأعضاء الذين يواجهون صعوبات للوفاء بهذه الالتزامات من أجل

(43) Sumudu Atapattu and Andrea Schapper, *Human Rights and the Environment: Key Issues* (New York, Routledge, 2019), pp. 97–98.

(44) انظر www.oas.org/es/cidh/audiencias/TopicsList.aspx?Lang=en&Topic=42.

(45) انظر البيان الصحفي الصادر عن اللجنة الأفريقية ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الذي يدعو مؤتمر الاتحاد الأفريقي إلى إعلان عام 2021 عاماً للعمل الجماعي من أجل التصدي للخطر الذي تشكله أزمة المناخ في أفريقيا إزاء حقوق الإنسان والشعوب. متاح على: www.achpr.org/pressrelease/detail?id=476.

(46) انظر https://africangroupofnegotiators.org/about-the-agn.

(47) يرمي الاتفاق البيئي الأوروبي إلى جعل الاتحاد الأوروبي غير ذي أثر على المناخ بحلول عام 2050 عن طريق اتخاذ عدة تدابير جماعية على الصعيد الإقليمي، انظر: https://ec.europa.eu/info/strategy/priorities-2019-2024/european-green-deal_en.

تحقيق الانتقال العادل[48]. وفيما يتعلق بتقديم الدعم الدولي، خصص أحد الصناديق الرئيسية للاتحاد الأوروبي 750 مليون يورو لتمويل أنشطة تخفيف آثار تغير المناخ، على أساس توجيه هذا المبلغ في المقام الأول إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية[49]. والتزم مصرف التنمية الآسيوي أيضاً بتقديم 80 بليون دولار لدعم العمل بشأن تغير المناخ[50]. ومن بين الأمثلة الأخرى على التضامن الدولي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تجدر الإشارة إلى أن منتدى جزر المحيط الهادئ أصدر في عام 2019 بياناً قوياً التزم فيه بالعمل كأسرة واحدة، في ظل المسؤوليات المشتركة والاحترام المتبادل، ودعا إلى إحداث تغيير تحولي، مثلاً عن طريق الإلغاء التدريجي للإعانات المقدمة لأنواع الوقود الأحفوري[51]. وأخيراً، تُعرب محاكم حقوق الإنسان التي تعمل في أفريقيا وأوروبا والأمريكتين عن التضامن الدولي عبر المناطق، وقد أعلنت التزامها بالحوار عند نقاط التقاطع القائمة بين مسألتي تغير المناخ وحقوق الإنسان[52].

دال- قوانين وممارسات المدن والحكومات المحلية الأخرى

22- من المتوقع أن يقيم أكثر من 70 في المائة من سكان العالم في المناطق الحضرية بحلول عام 2050، مما يجعل المدن مواقع حاسمة الأهمية للحد من الانبعاثات والاستعداد للآثار السلبية الناشئة عن تغير المناخ[53]. وفي الواقع أن الشواغل العالمية بشأن الأحوال الجوية القصوى وغيرها من آثار تغير المناخ التي تقوّض حقوق الإنسان (من قبيل الحق في المسكن والمياه وخدمات الصرف الصحي) تنطبق على المناطق الحضرية (انظر A/64/255). ومن العوامل التي تزيد الوضع تعقيداً في هذا الصدد أن المدن هي بالفعل مواقع انعدام المساواة[54]. وبهذه الصفة، قد يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الناس المقيمين في المناطق الحضرية[55]. وفي إطار هذه الشواغل، تُعتبر الحكومات المحلية من بين أكثر السلطات استباقاً في السعي إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف مع هذا التغير. وتدل إجراءاتها على الرغبة في تحمل المسؤولية في آن معاً عن رفاه سكانها ورفاه الناس في كل مكان، وكثيراً ما يكون ذلك عن طريق إقامة الشراكات عبر الوطنية. وهذه هي إحدى الوسائل الرئيسية التي يتم من خلالها النهوض بالتضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ.

23- فعلى سبيل المثال، تعرب هذه الحكومات دون الوطنية عن التضامن الدولي عندما تشارك طوعاً في النظام الدولي للمناخ، وتتحمل التزامات وتنشئ "أشكال التعاون عبر المحلي" لتحقيق القدرة على الصمود داخل حدود الدول وعبرها[56]. وتميل المدن، على وجه الخصوص، إلى تحديد مستويات

---

(48) انظر www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/society/20200109STO69927/europe-s-one-trillion-climate-finance-plan.

(49) انظر www.gcca.eu/about-gcca.

(50) Asian Development Bank, “Strategy 2030: achieving a prosperous, inclusive, resilient, and sustainable Asia and the Pacific” (Manila, 2018), p. vi.

(51) Kainaki II Declaration for Urgent Climate Change Action Now (2019).

(52) انظر http://en.african-court.org/index.php/news/press-releases/item/322-kampala-declaration.

(53) انظر Organization for Economic Cooperation and Development, “Cities and climate change: national governments enabling local action: policy perspectives” (2014).

(54) United Nations Human Settlements Programme, *World Cities Report: Urbanization and Development – Emerging Futures* (Nairobi, 2016), pp. 16–20.

(55) المرجع نفسه.

(56) انظر Jeroen van der Heijden, “Cities and subnational governance: high ambitions, innovative instruments and polycentric collaborations?”, in *Governing Climate Change: Polycentric Action?*, Andrew Jordan and others, eds. (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2018).

طموحة للغاية من أجل خفض الانبعاثات، إذ تكون أحياناً أعلى من مستويات حكوماتها الوطنية[57]. وعلاوة على ذلك، فإن شبكات المدن عبر الوطنية، من قبيل الحكومات المحلية لتحقيق الاستدامة، وفريق قيادة المدن المعني بالمناخ، والعهد العالمي لرؤساء البلديات من أجل المناخ والطاقة، تُيسِّر التعلم وبناء القدرات في مجال تغير المناخ؛ وهي تتطلب في بعض الحالات تحديد الأهداف والخضوع لأنشطة الرصد[58]. ويقيم المشاركون في هذه الشبكات أساساً في أوروبا وأمريكا الشمالية، ويمكنهم إشراك مدن أقل ترابطاً على الصعيد العالمي بطريقة أفضل[59]. وقد تُنتج التجارب دون الوطنية في النهاية آثاراً تحولية عبر مناطق جغرافية واسعة في جميع أنحاء العالم لأن من شأنها أن تضع حداً لاعتمادنا على أنواع الوقود الأحفوري على نطاق نُظم الطاقة المتداخلة فيما يتجاوز الحدود السياسية[60]. ومن ثم، فإن لدى الإدارة الحضرية إمكانية التقليل من الآثار السلبية العامة لتغير المناخ على التمتع بحقوق الإنسان الدولية، عن طريق الشراكات القائمة على التضامن والإصلاحات الحفّازة على حد سواء.

24- وبالإضافة إلى المدن، تسعى الحكومات المحلية الأخرى إلى إظهار تضامنها الدولي عن طريق التعويض عن أوجه القصور في الطموحات التي تعرب عنها دولها. ومن الأمثلة على ذلك ائتلاف "We Are Still In"، الذي يلتزم الموقعون عليه باتفاق باريس، رغم عدم رغبة حكومتهم الوطنية في ذلك، والذي يشمل قادةً للشعوب الأصلية، ورؤساء بلديات، ومحافظي مناطق، ومنظمات غير حكومية، وشركات تجارية، ورؤساء جامعات. كما أن الولايات القضائية دون الوطنية التي تضع سعراً للكربون تعمل على ربط برامجها، ومنها مثلاً النُظم الشبكية لتحديد سقف الانبعاثات وتداول حقوق الانبعاثات[61]. وتشكل عمليات الدوران تحدياً بالنسبة إلى شبكات تسعير الكربون، حيث إن بعض الولايات القضائية قد تراجعت عن التزاماتها. كما تشهد آليات السوق التقلبات والتلاعب بالنظام، وهي تشجع على الخصخصة، ولا يمكنها وحدها أن تُنتج التحول اللازم للتصدي لتغير المناخ. وبالنظر إلى هذه المشاكل وغيرها من المشاكل المتعلقة بآليات السوق التي تُناقش في جميع فروع هذا التقرير، تُعتبر شبكات تسعير الكربون شكلاً محدوداً من أشكال التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان[62]. وعلى وجه التحديد، تهدف شبكات تسعير الكربون إلى خفض الانبعاثات (وهذا في حد ذاته تعبير عن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان) وهي تُولّد إيرادات عامة لتمويل البرامج الاجتماعية التي تنهض بالنوايا الحسنة في اتجاه العمل المناخي وتعزز حقوق الإنسان في الحياة اليومية، ويُذكر منها مثلاً نُظم النقل العام، والمباني القادرة على الصمود، والمساعدة المالية المقدمة إلى الأسر المعيشية.

(57) المرجع نفسه، الصفحة 83؛ و Taedong Lee, "Global cities and transnational climate change networks", *Global Environmental Politics*, vol. 13, No. 1 (2013).

(58) Jennifer S. Bansard, Philipp H. Pattberg and Oscar Widerberg, eds., "Cities to the rescue? Assessing the performance of transnational municipal networks in global climate governance", *International Environmental Agreements*, vol. 17 (2017), pp. 238 and 241؛ و Lee, "Global cities", pp. 110–111.

(59) Lee, "Global cities", pp. 110–111.

(60) انظر: Steven Bernstein and Matthew Hoffmann, "The politics of decarbonization and the catalytic impact of subnational climate experiments", *Policy Science*, vol. 51, No. 2 (2018).

(61) المرجع نفسه.

(62) انظر المناقشات الواردة في هذا التقرير بشأن أسواق الكربون في الفقرة 49.

هاء- القوانين والممارسات العالمية

25- ثمة قوانين وممارسات عالمية واسعة النطاق تعبر عن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، تُعقد مؤتمرات قمة عالمية منتظمة تُنتج زخماً من أجل اتخاذ الإجراءات التعاونية فيما بين الجهات الفاعلة المتنوعة على نحو ما يناقشه هذا التقرير، أي: الدول، والشعوب الأصلية، والمناطق، والمدن، والشباب، والمجتمعات المدنية، وهيئات الأمم المتحدة، من بين جهات أخرى. بيد أنه لا يوجد سوى القليل من آليات المساءلة القيّمة في مؤتمرات القمة هذه من أجل قياس مئات الالتزامات المعلنة في إطارها بشأن التصدي لتغير المناخ بطريقة أو بأخرى، وهذا ما قد يحجب التقاعس عن العمل المناخي. ومع ذلك، فإن الجهود جارية لرصد هذه الالتزامات عبر الوطنية، ومنها مثلاً الجهود المضطلع بها في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهي تعبر عن التضامن الدولي لأنها تقوي وتعزز المساعي المنطلقة من القاعدة التي تبذلها مختلف المجموعات لتحقيق الأهداف المشتركة لجميع البشر.

26- ويتمثل أحد هذه الأهداف المشتركة في الحد من ارتفاع درجة الحرارة على النحو الوارد في اتفاق باريس. وعلى الرغم من أن الاتفاق يقرّ اثنين من أهداف درجة الحرارة تجنباً للزيادات التي تتجاوز درجتين مئويتين و1,5 درجة مئوية، فإن قمة العمل المناخي لعام 2019 عززت الفهم السائد على الصعيد العالمي بأن مقدار 1,5 درجة مئوية هو الحد الآمن اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعلمياً للاحترار العالمي[63]. ويستند هذا الإعلان إلى تقرير مقدم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ[64]. ويوفر طلب الالتزام بتقرير الهيئة، ومدى الاستفادة منه، مثالاً قوياً على التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان إذ أنه يقدم المساعدة إلى الأكثر عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. وقد دفعت هذه البلدان وحلفاؤها بالجهود نحو تحقيق العتبة الأكثر صرامة في اتفاق باريس نتيجةً للأدلة القائمة بشأن المخاطر التي تتعرض لها الفئات السكانية الضعيفة والنظم الإيكولوجية الهشة عند عتبة درجتين مئويتين[65]. ثم دعت الدول الهيئة إلى تقديم تقرير عن الآثار المترتبة على بلوغ العتبة الأدنى. وأكدت الهيئة في تقريرها أنه سيكون من الأيسر على نحو ملحوظ تحقيق العديد من جوانب التنمية المستدامة، مع تعزيز إمكانية القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة عند 1,5 درجة مئوية بدلاً من درجتين مئويتين[66]. وقد بات التقرير يرمز إلى التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان ويُشار إليه الآن على نطاق واسع بوصفه مرجعاً لتحديد الخطوات الملموسة التي من شأنها أن تحمي بطريقة أفضل حقوق الإنسان لأفقر الشعوب وأشدها ضعفاً في مواجهة تهديد درجات الحرارة المرتفعة.

27- وكانت رابطة الدول الجزرية الصغيرة إحدى الكتل المتفاوضة التي دعت إلى وضع حد صارم لارتفاع درجات الحرارة، ودأبت على ممارسة التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان عن طريق ممارسات أخرى على الصعيد العالمي. وتتألف الرابطة من ائتلاف يضم 44 من الدول الجزرية الصغيرة والدول النامية المنخفضة في أفريقيا، ومنطقة البحر الكاريبي، وبحر الصين الجنوبي، والمحيط الهندي، والمحيط الهادئ، والمحيط الأطلسي. ونظراً لأن الأعضاء معرضون بشدة لتغير المناخ، فقد بذلت الرابطة

(63) Secretary-General, "Report of the Secretary-General on the 2019 Climate Action Summit and the way forward in 2020" (2019), p. 5.

(64) انظر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، *الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية*.

(65) انظر Lavanya Rajamani and Jacob Werksman, "The legal character and operational relevance of the Paris Agreement's temperature goal", *Philosophical Transactions of the Royal Society A*, vol. 376, No. 2119 (2018).

(66) انظر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، *الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية، الصفحة 447*.

جهوداً للحصول على تعهدات قوية بالتخفيف ودعم التكيف وجبر الخسائر والأضرار. وإلى جانب هذه الجهود، قاد أعضاء الرابطة حملة قوية للتعبير بوضوح وفعالية عن الصلة القائمة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ في إعلان ماليه لعام 2007 بشأن البعد البشري لتغير المناخ العالمي. ويمكن تفسير نجاحات الرابطة، التي يوجد الكثير منها، جزئياً بالتزامها الثابت بالعدل على النطاق العالمي وعقد التحالفات مع الدول الصناعية، والمنظمات ذات المنفعة العامة، وهيئات حقوق الإنسان والمكلفين بولايات حقوق الإنسان[67]. ويجسد كفاح الرابطة سعيها إلى إعمال حقوق الإنسان الدولية عن طريق رؤية ومسار قائمين على التضامن العميق.

28- وأخيراً، تجدر الإشارة أيضاً إلى أشكال التعاون الإيجابي بين نقابات العمال وأرباب العمل والحكومات والمنظمات الدولية من أجل تحقيق انتقال عادل نحو نظم عمل مستدامة. وستنشأ عن ضرورة تحويل القطاعات الملوِّثة، التي أكدها التقرير الخاص للهيئة، آثار يتردد صداها على نطاق الاقتصادات التي تشكل خطراً على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للعمال. وقد بدأت الحركة العمالية العالمية بوضع مفهوم لما يتعين أن يتضمنه الانتقال العادل نحو اقتصاد مستدام في تسعينات القرن الماضي بغية تفسير النتائج التوزيعية والنهوض بموقف موحد[68]. وأصبحت منظمة العمل الدولية منذ ذلك الحين مكاناً رائداً للحوار (الثلاثي) بشأن متطلبات الانتقال العادل. وأعلن الأمين العام في عام 2019، في جملة إسهامات، عن مبادرة متخذة مع منظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والمنظمة الدولية لأرباب العمل وغيرها من الجهات التي تدعم التخطيط الوطني من أجل تحقيق الانتقال العادل[69]. ويرى الخبير المستقل أن جهود قيادات المنظمات والحركات العالمية التي تسعى إلى تأمين العمل اللائق للجميع في سياق تغير المناخ تمثل تعبيراً جديراً بالثناء عن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان من شأنه أن يحقق فوائد بنَّاءة للبشرية.

رابعاً- الثغرات الرئيسية في التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ

ألف- إحداث تحول في اقتصاد الوقود الأحفوري

29- ثمة توافق متزايد في الآراء بشأن ضرورة إحداث تحول جذري في استغلال الوقود الأحفوري تجنباً لاستمرار ظاهرة تغير المناخ الخطيرة[70]. إذ يُنتج حرق أنواع الوقود الأحفوري والكتلة الأحيائية الأغلبيةَ العظمى من الانبعاثات العالمية (70 في المائة) (A/74/161، الفقرة 12). وينجم عن حرق الفحم وحده ما يقرب من ثلث ارتفاع درجات الحرارة منذ الثورة الصناعية[71]. ومن الواضح أن لأنواع الوقود الأحفوري موقعاً راسخاً في حياتنا وفي الاقتصاد العالمي، بدءاً من مرحلة الاستثمار ووصولاً إلى مرحلة الاستخدام.

(67) انظر، على سبيل المثال، Carola Betzold, "'Borrowing' power to influence international negotiations: AOSIS in the climate change regime, 1990–1997", *Politics*, vol. 30, No. 3 (2010).

(68) انظر David J. Doorey, "A transnational law of just transitions for climate change and labour", in *Research Handbook on Transnational Labour Law*, Adelle Blackett and Anne Trebilcock, eds. (Cheltenham, Edward Elgar, 2015).

(69) انظر https://sdg.iisd.org/news/un-secretary-general-launches-climate-action-summit-jobs-initiative.

(70) انظر، على سبيل المثال، Georgia Piggot and others, "Addressing fossil fuel production under the UNFCCC: Paris and beyond", Stockholm Environment Institute Working Paper 2017-09 (Seattle, 2017)؛ وA/HRC/41/39؛ وA/74/161.

(71) انظر International Energy Agency, Global Energy and CO2 Status Report (Paris, 2019).

ولذلك فإن التغلب على اعتمادنا على أنواع الوقود الأحفوري يمثل ضرورة حتمية ومشكلة هائلة تتطلبان عملاً جماعياً. ويرى الخبير المستقل أن هذه الحالة تشكل تحدياً مزدوجاً للتضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان. فالدول والشركات التي تصر على استغلال أنواع الوقود الأحفوري تُحدث ثغرة كبيرة في التضامن الدولي لأن سلوكها لا يعكس أعلى مستويات الطموح الممكنة، ولا التعاون، بل يضر بحقوق الإنسان للشعوب في جميع أنحاء العالم. ومن ناحية أخرى، قد تنشأ نتائج غير عادلة عن إعادة هيكلة اقتصاد الوقود الأحفوري على الحق في مستوى معيشي مناسب في أفقر الدول التي تنتج أنواع الوقود الأحفوري[72]. وتعوق هذه المشكلة المزدوجة استعداد منتجي الوقود الأحفوري على اختلاف مواقعهم لاتخاذ إجراءات جماعية. وفي الوقت نفسه، فإنها تُديم أوجه عدم التماثل على الصعيد العالمي بين الذين يحققون أكبر الأرباح من تغير المناخ والذين يعانون أشد المعاناة من عواقبه.

30- وبناءً على عمليات الوقود الأحفوري القائمة والمقترحة، يسير العالم بالفعل على طريق عدم الوفاء بالهدف المشترك المعلن، المتمثل في إبقاء الزيادة في درجة الحرارة العالمية ما دون 1,5 درجة مئوية[73]. ومن تبعات هذا الاستنتاج أنه إذا أريد بلوغ هذا الهدف الحاسم الأهمية، سيتعين الإبقاء على كميات هائلة من أنواع الوقود الأحفوري في الأرض[74]. ومن ثم، ستتقلص ميزانية الكربون بالنسبة للكوكب ككل. ولذا يقتضي التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، من الدول والشركات (لا سيما في شمال الكرة الأرضية) التي تستثمر في أنواع الوقود الأحفوري وتدعمها وتستغلها، أن تتعاون من أجل إزالة جزء كبير من إنتاج الوقود الأحفوري باعتبار أن تغير المناخ هو عملية إيكولوجية جارية على النطاق العالمي. وبينما تُحقِّق هذه الجهات أرباحاً من الانبعاثات المستمرة، فإنها تهدد حقوق الإنسان الأساسية لكل فرد في جميع أنحاء العالم.

31- واعترافاً بضرورة الابتعاد عن أنواع الوقود الأحفوري، اضطلع بعض الهيئات التنظيمية المالية بعمل استباقي في التحذير من أن الاستثمارات في أنواع الوقود الأحفوري تشكل خطراً يتمثل في "الأصول العالقة"[75]. لكن بعيداً عن المنظور الاستثماري، لم يُضطلع سوى بعمل ضئيل مع البلدان النامية الفقيرة التي تنتج النفط والغاز والفحم بشأن التشعّبات الناشئة عن التصدي لأنواع الوقود الأحفوري على حقوقها في التنمية، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الهامة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنظم إنتاج الطاقة الخاصة بها[76]. والافتراض الذي تقوم عليه النُهج الحالية لتقييد استغلال أنواع الوقود الأحفوري هو أن السوق هي التي ستقرر أي بلدان تتحمل بطريقة أفضل التحول عن استغلال ذلك الوقود[77]. والمقترحات الأخيرة المقدمة في هذا الصدد انتقائية وغير منظمة ولم تكن موضوع تفاوض على الصعيد الدولي[78]. وهي تشمل سحب الاستثمارات، والوقف الاختياري للأنشطة، وإلغاء التمويل

(72) انظر Sivian Kartha and others, "Whose carbon is burnable? Equity considerations in the allocation of a 'right to extract'", *Climatic Change*, vol. 150 (2018).

(73) انظر Dan Trong and others, "Committed emissions from existing energy infrastructure jeopardize 1.5°C climate target", *Nature*, vol. 572 (2019).

(74) انظر Christophe McGlade and Paul Ekins, "The geographical distribution of fossil fuels unused when limiting global warming to 2°C", *Nature*, vol. 517 (2015) (based on the temperature limit of 2°C).

(75) انظر، على سبيل المثال، Pilita Clark, "Mark Carney warns investors face 'huge' climate change losses", *Financial Times*, 29 September 2015.

(76) Siân Bradley, Glada Lahn and Steve Pye, *Carbon Risk and Resilience: How Energy Transition is Changing the Prospects for Developing Countries with Fossil Fuels* (London, Chatham House, 2018), p. 45.

(77) Kartha and others, "Whose carbon is burnable?", p. 119.

(78) انظر Piggot and others, "Addressing fossil fuel production"؛ و Bretton Woods Project, "EIB rules out most fossil fuel funding from 2021, setting new benchmark for MDBs", 12 December 2019.

الدولي لأنواع الوقود الأحفوري في البلدان النامية. ومن دواعي القلق هنا إزاء التضامن الدولي أن هذه التدابير، التي تساعد بحق على الحد من استغلال أنواع الوقود الأحفوري، تثير تساؤلات بشأن النتائج التوزيعية وإمكانيات العمل الجماعي على حد سواء.

32- وفي الواقع أن نُهج السوق المجزَّأة المقدمة على دفعات لتقييد استغلال أنواع الوقود الأحفوري قد تؤدي إلى تفاقم التفاوتات في الاقتصاد العالمي بالتأثير بشكل غير متناسب على البلدان الفقيرة المنتِجة للوقود الأحفوري، ولا سيما إذا كانت تعتمد على هذا القطاع في توليد الإيرادات وتأمين سبل العيش والحصول على الكهرباء والتدفئة، بينما تكون لديها قدرة أقل من الدول الغنية على تنويع اقتصاداتها والتحول إلى الطاقة المتجددة[79]. وقد تحفز النُهج الحالية أيضاً محاولات لتحقيق أرباح من التوسع في إنتاج الوقود الأحفوري على الأمد القريب، مما يؤدي إلى تفاقم ظاهرة تغير المناخ ويزيد من صعوبة التكيف مع نظم الطاقة المتجددة. وعلى الرغم من أزمتنا المناخية، فقد زادت الاستثمارات في الفحم في عام 2018 بمقدار 2 في المائة، وزادت الاستثمارات في النفط والغاز بمقدار 4 في المائة[80].

33- وإلى جانب المناقشات المتعلقة بتغير المناخ، ثمة مناقشات غنية جارية في الأوساط الدولية لحقوق الإنسان بشأن السجل المتفاوت لأنواع الوقود الأحفوري وغير ذلك من العمليات الاستخراجية من حيث تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية، وكذلك بشأن التجارب المحلية الواسعة الانتشار للتشرد والعنف الناشئين عن نظم الاستخراج (انظر، على سبيل المثال، A/HRC/41/54). ورغم أن هذه المناقشات بالغة الأهمية، فإنها لا تتناول بالقدر الكافي عموماً حقيقة أن تغير المناخ لا يترك لنا خياراً سوى إعادة الهيكلة الجذرية لأساليب الإنتاج والاستهلاك الحالية المرتبطة بالصناعات الاستخراجية المرتفعة الانبعاثات، وعلى وجه الخصوص أنواع الوقود الأحفوري، وأن عملية التحول التي تُدار إدارة سيئة قد تؤدي في حد ذاتها إلى إدامة المظالم الهيكلية.

34- ومن منظور التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان، فإن ما ينقصنا هو التعاون العالمي الحقيقي من أجل الانتقال المنظَّم بعيداً عن أنواع الوقود الأحفوري غير المستدامة، مع إيلاء الأولوية لتحقيق العدل لأكثر الشعوب ضعفاً، ولا سيما في بلدان جنوب الكرة الأرضية (انظر A/74/161). وينبغي أن يكون تقديم الدعم، لا منافسة الأسواق، القوة الدافعة لتخصيص ميزانيتنا العالمية للكربون وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف[81]. وينبع تقاسم الأعباء بموجب هذا المبدأ، في سياق أنواع الوقود الأحفوري، من عدم قدرة الدول الفقيرة على اتخاذ إجراءات والوفاء بحقوق الإنسان في الوقت نفسه؛ والمسؤولية الرئيسية للدول ذات الانبعاثات المرتفعة عن نشوء هذه المشكلة؛ والضرورة الملحة للتضامن والتعاون. وتمشياً مع المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف، يمكن للدول المتقدمة النمو والدول النامية الغنية أن تأخذ معاً زمام المبادرة في إصلاح قطاعات الوقود الأحفوري لديها وأن توفر للبلدان الفقيرة والأقل قابلية للتكيف التمويل الكافي والبدائل التكنولوجية. وسيكون التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في صميم هذه العمليات: فهو يؤكد ضرورة التخطيط فيما بين الجهات الفاعلة على اختلاف مواقعها ضمن اقتصاد الوقود الأحفوري بطموح وعدل وأقصى سرعة ممكنة.

(79) انظر Kartha and others, "Whose carbon is burnable?".

(80) انظر International Energy Agency, *World Energy Investment* 2019 (Paris, 2019).

(81) انظر Kartha and others, "Whose carbon is burnable?".

باء- إصلاح قوانين الشركات وممارساتها

35- تُعزى نسبة هائلة من الانبعاثات الناشئة عن أنواع الوقود الأحفوري والقطاعات الأخرى إلى الشركات التي تُصدر الانبعاثات مباشرةً أو تحدّد الخيارات المتاحة لدى المستهلكين أو غير المتاحة لديهم للحد من انبعاثاتهم على نطاق سلاسل التوريد[82]. وتقع على الدول واجبات تنظيم الشركات لحماية حقوق الإنسان الدولية للأشخاص المقيمين على أراضيها وفي الخارج، بما في ذلك الحقوق البيئية[83]. وقد خلصت المحكمة العليا لكندا مؤخراً إلى أنه لا ينبغي أن يكون من العادي والواضح أن تتمتع الشركات باستبعادٍ شامل بموجب القانون الدولي العرفي من المسؤولية عن انتهاك حقوق الإنسان للأفراد في دولة أخرى[84]. ومن المتوقع أيضاً أن تُصدر لجنة حقوق الإنسان في الفلبين استنتاجات تفيد بأن الشركات التي يوجد مقرها في الخارج يمكن أن تُعتبر مسؤولة عن الأضرار التي تلحق بالأفراد في بلد آخر، الناشئة تحديداً عن تغير المناخ[85]. وعلى الرغم من الطابع الإيجابي لهذه التطورات، ثمة نقص شديد في التدابير القانونية لتنظيم انبعاثات الشركات[86]. وعلى المستوى العام، فإن عدم فرض شروط صارمة على الشركات هو ثغرة في مجال التضامن الدولي لأنه يؤكد عدم كفاية الجهود التي تبذلها الدول من أجل الوفاء بالهدف الجماعي المنصوص عليه في اتفاق باريس، ومن ثم حماية حقوق الإنسان. والأهم من ذلك أن هذا التقرير يحدد التنظيم الهادف إلى تحقيق الربح والتنظيم عبر الحدود الوطنية لإدارة الشركات بوصفه عائقاً هيكلياً جسيماً أمام التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في مجال تغير المناخ، وهو عائق يستدعي تقديم المساعدة المتبادلة فيما بين الدول لإعادة تصور القواعد الأساسية لإدارة الشركات.

36- وفي الوقت الراهن، لا يتطلب حافز الربح من مجالس الشركات عادةً أن تتخذ قرارات تعود بالفائدة على المجتمعات التي يوجد مقرها فيها على نطاق أوسع، ناهيك عن شعوب البلدان الأخرى[87]. وهذا يطرح مشكلة هيكلية خطيرة للتضامن الدولي في سياق تغير المناخ، لأن إدارة الشركات تميل إلى زيادة أرباح المساهمين على حساب حماية البيئة دون إيلاء اعتبار يُذكر لآثار تغير المناخ على حقوق الإنسان[88]. وفي الممارسة العملية، يتخذ المديرون قرارات تتعلق بتغير المناخ من أجل الامتثال للمعايير التنظيمية (الناقصة إلى حد كبير)، بناءً على حالة أعمال الشركة والمستثمرين[89]. وهذا يتعارض مع حماية حقوق الإنسان عن طريق اتخاذ أكثر الإجراءات صرامةً بشأن المناخ على الصعيد العالمي.

---

(82) انظر، على سبيل المثال، Carbon Disclosure Project, "CDP carbon majors report 2017" (London, 2017).

(83) Olivier de Schutter, "Towards a new treaty on business and human rights", *Business and Human Rights Journal*, vol. 1, No. 1 (2016), pp. 44–45؛ و Atapattu and Schapper, *Human Rights and the Environment*, pp. 85–107.

(84) تُرك لقاضي الدائرة الابتدائية البت فيما إذا كانت قواعد القانون الدولي العرفي التي جرى الدفاع عنها في هذه القضية تنطبق على الشركات، سواء من حيث القانون أو كأمر واقع، *Nevsun Resources Ltd. v. Araya*, 2020 SCC 5 (Canada).

(85) انظر www.ciel.org/news/groundbreaking-inquiry-in-philippines-links-carbon-majors-to-human-rights-impacts-of-climate-change-calls-for-greater-accountability.

(86) انظر، على سبيل المثال، Lisa Benjamin, "The responsibilities of carbon major companies: are they (and is the law) doing enough?", *Transnational Environmental Law*, vol. 5, No. 2 (2016).

(87) انظر Beate Sjåfjell, "Redefining the corporation for a sustainable new economy", *Journal of Law and Society*, vol. 45, No. 1 (2018).

(88) المرجع نفسه، الصفحات من 38 إلى 40.

(89) المرجع نفسه، الصفحات من 36 إلى 38.

37- وهناك الآن عدد متزايد من المبادئ التوجيهية التي تعزز عملية إبلاغ الشركات عن المخاطر المالية المتصلة بالمناخ، وهي تعبير محدود عن التعاون فيما بين الدول والجهات الفاعلة المالية[90]. ومع ذلك، فإن الإفصاح عن "الأصول العالقة" والمخاطر المالية المماثلة الأخرى (في ظل غياب تنظيمٍ موضوعي أكبر لسلوك الشركات) لا يحقق سوى القدر الضئيل نسبياً من وجهة نظر التضامن، حيث أنه يمكّن المقرضين وشركات التأمين والمستثمرين، في المقام الأول، من اتخاذ خيارات ذات مصلحة ذاتية بشأن حصصهم في شركة ما، على افتراض أن هذا سيؤدي إلى اتخاذ قرارات بيئية جيدة. ومن ثم، فإن عمليات الإفصاح المالي قد تعزز إدارة الشركات القائمة على الربح، ولا يمكن أن تضاهي في حد ذاتها إجراءات التضامن المباشرة المطلوبة في مجال تغير المناخ. وباختصار، يجوز لنُهج السوق هذه أن تكمّل الإصلاحات العميقة اللازمة لإدارة الشركات، لا أن تحل محلها.

38- وأخيراً، ثمة ثغرات كبيرة قائمة في التضامن الدولي في هذا المجال، وهي ناشئة عن الطابع عبر الوطني للشركات. وكما هو الحال في المجالات الأخرى لحقوق الإنسان، فإن الافتراض، في سياق تغير المناخ، بأن ولاية الدولة على تنظيم الشركات هي ولاية محددة بالمفهوم الإقليمي هو افتراض لا يتفق مع ممارسات الشركات بحكم الواقع باعتبارها ممارسات عبر وطنية[91]. فعلى سبيل المثال، قد لا تكون الشركات ملزَمة في الولايات القضائية التي يُطلب فيها إلى منتجي الوقود الأحفوري الإفصاح عن الانبعاثات وخفضها، بتفسير ارتفاع انبعاثات المستعملين النهائيين الذين سيحرقون أنواع الوقود الأحفوري المصدَّرة. وقد لا تكون الشركات المسجلة في دولة الموطن ملزَمة بالإفصاح عن الانبعاثات التي تُنتجها شركة تابعة لها في دولة مضيفة ذات أنظمة أقل صرامة، وبالحد من تلك الانبعاثات. وعلاوة على ذلك، قد لا تُحاسَب الشركات على الكربون المضمَّن في منتجاتها من شركائها في سلسلة التوريد.

39- وثمة تطورات جارية قد تفضي إلى الشروع في معالجة العديد من الثغرات المحددة في هذا الفرع. فعلى سبيل المثال، قد تفرض بعض الولايات القضائية سعراً على الكربون المضمَّن في السلع المستوردة[92]. وتعمل البلدان على وضع معاهدة ملزِمة لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال بموجب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان[93]. وفي عام 2019، اعترف اجتماع المائدة المستديرة للأعمال (Business Roundtable) بوجود أوجه عجز في إدارة الشركات، حيث أعلن الأعضاء أنهم سيستعيضون عن مبدأ الأولوية المعطاة لمصالح المساهمين بالالتزام إزاء جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك حماية البيئة[94]. كما يجري حالياً اختبار المتطلبات الجديدة لإدارة الشركات؛ وقد أنشأ أحد البلدان ولاية للجنةٍ معنية بالقضايا الاجتماعية والأخلاقيات ضمن شركات محددة[95]. وتُعتبر هذه التدابير واعدة لأنها قد تحسّن التعاون الدولي أو تعترف بالواجبات الملزِمة للشركات.

(90) انظر، على سبيل المثال، توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ (2017).

(91) انظر Karen Morrow and Holly Cullen, “Defragmenting transnational business responsibility”, in *The Cambridge Handbook of Corporate Law, Corporate Governance and Sustainably*, Beate Sjåfjell and Christopher M. Bruner, eds. (2019).

(92) انظر Michael Mehling and others, “Designing border carbon adjustments for enhanced climate action”, *American Journal of International Law*, vol. 113, No. 3 (2019).

(93) قرار مجلس حقوق الإنسان 9/26.

(94) انظر www.businessroundtable.org/business-roundtable-redefines-the-purpose-of-a-corporation-to-promote-an-economy-that-serves-all-americans.

(95) South Africa, Companies Act (2008), sect. 72.

جيم- إنصاف وكفاية أنشطة التمويل والتكنولوجيات المتعلقة بالمناخ

40- لا بد من توافر الدعم المالي والتكنولوجي لأفقر الدول والشعوب وأكثرها ضعفاً من أجل البقاء في حدود الميزانية العالمية للكربون. ويُعزى ذلك جزئياً إلى أن هذا الدعم يعالج عجز الذين لا قدرة لهم على اتخاذ إجراءات، رغم بذل قصارى جهدهم. كما أنه يعكس التزاماً بتحقيق العدل عبر الحدود الدولية، بالنظر إلى أن العديد من أفقر البلدان لم تسهم إلا بالنزر القليل في الانبعاثات التراكمية في العالم، ناهيك عن الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع داخل هذه البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن التمويل الدولي ونقل التكنولوجيا يُعتبران من الوسائل الرئيسية لمساعدة البلدان النامية في عملية التكيف. ومن ثم، فإن أشكال الدعم هذه تعتمد على المناقشات الجارية منذ أمد طويل بشأن تركات الاستعمار في مجال تغير المناخ، ويمكن أن تسهم في تأمين مستقبل منصف عن طريق التضامن الدولي[96]. كما اقتُرح في إطار الجهود الماضية التي كانت ترمي إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد إعادة توزيع التمويل والتكنولوجيات فيما بين الدول الصناعية والدول الخارجة من حقبة الاستعمار، وفقاً لمبدأ التضامن الدولي[97]. وعندما استحوذت مسألة تغير المناخ على الاهتمام الدولي، أعيد تفسير هذه المقترحات للتمكين من التعاون في هذه المسألة العالمية الجديدة، وجرى تكريسها باعتبارها واجباتٍ لدعم البلدان النامية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف[98].

41- واليوم، لا يزال توفير التمويل والتكنولوجيات فيما يتعلق بالمناخ يعبر عن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان. ولا غنى عن إعادة توجيه الاقتصادات نحو مستقبل مستدام والسعي إلى صون الكرامة وتخفيف حدة الفقر وتحقيق المساواة وإعمال الحقوق الاقتصادية/الاجتماعية والحق في التنمية. وبموجب اتفاق باريس، تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو التزامات بمساعدة البلدان النامية مالياً، كما تشجَّع الأطراف الأخرى على تقديم الدعم[99]. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعهدت البلدان المتقدمة النمو بتعبئة أموال قدرها 100 بليون دولار سنوياً حتى عام 2025. وأكدت الدول أيضاً أن التمويل المتعلق بالمناخ ينبغي أن يوازن بين أنشطة التخفيف والتكيف.

42- ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بالعمل وفقاً لهذه الوعود، يعاني التمويل المتعلق بالمناخ من نقص مؤسف. فمبلغ التمويل الإجمالي الذي أسهمت به البلدان المتقدمة النمو حتى الآن لا يفي بالتعهد المذكور أعلاه إزاء البلدان النامية[100]. كما أن المؤسسات المكلفة بتقديم هذا التمويل (ويلي ذلك إجراءات التطبيق التي يجب على البلدان استكشافها) موزعة على مختلف آليات نظام الأمم المتحدة للمناخ، والاتفاقات الثنائية، وصناديق المانحين، ومصارف التنمية، وأسواق الكربون، والاستثمار الأجنبي المباشر[101]. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُرصد للتكيف إلا ما يتراوح بين 21 و29 في المائة من التدفقات

(96) انظر Lavanya Rajamani, *Differential Treatment in International Environmental Law* (Oxford, Oxford University Press, 2006).

(97) انظر ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.

(98) المرجع نفسه، المادتان 4 و11.

(99) اتفاق باريس، المادة 9.

(100) Charlene Watson and Liane Schalatek, "The global climate finance architecture", Climate Funds Update, February 2019, p. 1.

(101) المرجع نفسه، الصفحة 2؛ و United Nations Framework Convention on Climate Change Secretariat, "Summary and recommendations by the Standing Committee on Finance on the 2018 biennial assessment and overview of climate finance flows" (Bonn, 2018).

العامة لهذه الأموال، مما يوسع الفجوة في التمويل اللازم لمساعدة البلدان النامية على منع أسوأ آثار تغير المناخ وتخفيف حدة الفقر[102]. وليس من المستغرب إذن ألا يصل التمويل الكافي المتعلق بالمناخ إلى أفقر البلدان وأكثرها ضعفاً، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً[103]. وعلاوة على ذلك، تتخذ أغلبية عمليات التمويل العام المتعلقة بالمناخ شكل قروض[104]، مما يؤدي إلى تفاقم مديونية البلدان النامية.

43- ولقد أنشئ الصندوق الأخضر للمناخ لإضفاء الطابع المركزي على التمويل ضمن آلية جديدة من شأنها الاستجابة للشواغل المتعلقة بالحصول على الأموال ومبدأ الإنصاف. غير أنه لم يخصَّص لهذا الصندوق حتى الآن سوى جزء صغير من التمويل المتعلق بالمناخ[105]. وعلى الرغم من الولاية التي أُسندت إلى الصندوق من أجل النفاذ المباشر وتولي زمام العمليات على الصعيد الوطني، فلقد خُصص نحو ثلاثة أرباع التمويل المقدم من الصندوق إلى خمس منظمات دولية كبرى، بما في ذلك المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[106]. وتهدد هذه الصعوبات وغيرها الغرض الذي أُنشئ من أجله الصندوق، المتمثل في تحسين فرص الحصول المنصف على تمويل هام متعلق بالمناخ، مما يمكن أن يعزز التعاون بشأن الطاقة النظيفة، والنظم الغذائية المرنة، وغير ذلك من الأمثلة المتعلقة بالحق في التنمية.

44- وعلى غرار التمويل المتعلق بالمناخ، تشكل عمليات نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية التي تحتاج إلى هذا الدعم جزءاً حاسم الأهمية من تحقيق التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ. وبناء على ذلك، فإن لدى النظام الدولي للمناخ والجهات المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف برامج لعمليات نقل التكنولوجيا. لكن كما هو الحال بالنسبة إلى مسألة التمويل، فإن قنوات نقل التكنولوجيا مجزَّأة وغير شفافة وغامضة من حيث النتائج المحققة[107]. وكانت آلية التنمية النظيفة تشكل الوسيلة الرئيسية لنقل التكنولوجيات لبعض الوقت، غير أن ثلاثة اقتصادات سريعة النمو فحسب كانت تستضيف 74 في المائة من المشاريع المسجلة للآلية[108]. ومنذ عام 2010، أي عندما أنشأت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ آلية مخصصة للتكنولوجيا،

(102) انظر United Nations Framework Convention on Climate Change Secretariat, "Summary and recommendations by the Standing Committee", para. 39؛ و United Nations Environment Programme, *Adaptation Gap Report* (Nairobi, 2018), pp. 21–28.

(103) انظر Oxfam, "Climate finance shadow report" (2018), pp. 18–19؛ و United Nations Framework Convention on Climate Change Secretariat, "Summary and recommendations by the Standing Committee", para. 42.

(104) United Nations Framework Convention on Climate Change Secretariat, "Summary and recommendations by the Standing Committee", figure 2, p. 8؛ و Oxfam, "Climate finance shadow report", p. 4.

(105) Watson and Schalatek, "The global climate finance architecture", p. 3.

(106) Friends of the Earth United States and the Institute for Policy Studies, "Green Climate Fund: aperformance check" (2017), p. 3.

(107) انظر، على سبيل المثال، Liliana B. Andonova, Paula Castro and Kathryn Chelminski, "Transferring technologies: the polycentric governance of clean energy technology", in *Governing Climate Change*: *Polycentricity in Action?*, Andrew Jordan and others, eds. (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2018)؛ وجهود الدعوة المتعلقة بالمادة 6 من اتفاق باريس (تحل محل آلية التنمية النظيفة) التي تبذلها منظمات المجتمع المدني. معلومات متاحة على: www.ciel.org/getting-article-6-right-with-human-rights.

(108) Andonova, Castro and Chelminski, "Transferring technologies", pp. 267–271.

لم تُتخذ سوى خطوات محدودة لتنفيذ عمليات النقل[109]. فعلى سبيل المثال، لا ينص اتفاق باريس على التزامات البلدان المتقدمة النمو في هذا الصدد. وتشير البحوث إلى أن البلدان التي لديها بالفعل قدرة ثابتة على إنتاج التكنولوجيات واستيعابها ونشرها هي أكبر المستفيدين من عمليات النقل، مما يخلف ثغرات في أفريقيا وأقل البلدان نمواً[110].

45- ومما يثير القلق أيضاً بالنسبة للتضامن الدولي في مجال تغير المناخ انقسام الدول بشأن مسألة تخفيف الأعباء التي تفرضها حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بتكنولوجيات المناخ، التي قد تعود بالفائدة في معظمها على الشركات الخاصة في البلدان المتقدمة النمو على حساب معظم البلدان النامية[111]. ويرى العديد من الدول والدعاة أن تكنولوجيات المناخ هي منافع عامة تتطلب أن تكون متاحة للاستخدام أو موضوع الدعم المالي الكافي لإزالة الحواجز بما يعود بالنفع على الجميع. ولم يُحرز تقدم بشأن هذه المسائل سواء في النظام الدولي للمناخ أو في نظام التجارة[112]. بل إن نقل التكنولوجيا يحدث عادةً لغرض آني مخصص ولا يستتبع تطبيقاً على النطاق الأوسع.

46- وبوجه عام، لا تزال الطريقة التي سيلبي بها هذا النموذج من التحويلات المالية وعمليات نقل التكنولوجيا الحاجةَ العالمية المشتركة إلى إحداث تحول هيكلي بشأن تغير المناخ مسألة غير واضحة، إذ إنه يولي الأولوية للتعقيد المؤسسي، والخصخصة، والقروض والغموض. وهذا يمثل شاغلاً وجودياً ومشتركاً، وهو قضية هامة من قضايا التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان.

دال- إمكانية اللجوء إلى القضاء بالنسبة إلى البلدان والجماعات الضعيفة والأفراد الضعفاء

1- جبر الخسائر والأضرار

47- على الرغم من أن معالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، التي يمكن أن تتم بوسائل مختلفة[113]، تُعتبر نهجاً قانونياً وأخلاقياً في التعامل مع حقيقة أن التسبب في ظاهرة تغير المناخ والمعاناة منها على حد سواء يحدثان بطرق غير متكافئة، فإن هذه المسألة لا تزال تصطدم بمقاومة دول معينة، خلافاً للتضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان[114]. ويقوم مفهوم "تصحيح" الخسائر والأضرار على مبدأ التعاون الدولي من حيث التعويض عن الآثار "المتبقية" لتغير المناخ التي لا يمكن، أو لن يمكن تجنبها، مثل حالات التشريد والخسائر الثقافية والخسائر في الأرواح، التي تحدث على وجه الخصوص في

(109) Margaretha Wewerinke-Singh and Curtis Doebbler, "The Paris Agreement: some critical reflections on process and substance", *University of New South Wales Law Journal*, vol. 39, No. 4, pp. 1509–1510.

(110) انظر See Andonova, Castro and Chelminski, "Transferring technologies"; Damilola S. Olawuyi, "From technology transfer to technology absorption: addressing climate technology gaps in Africa", *Journal of Energy and Natural Resources Law*, vol. 36, No. 1 (2018).

(111) انظر Matthew Rimmer, "The Paris Agreement: intellectual property, technology transfer and climate change", in *Intellectual Property and Clean Energy: The Paris Agreement and Climate Justice*, Matthew Rimmer, ed. (Singapore, Springer, 2018).

(112) المرجع نفسه.

(113) انظر، على سبيل المثال، مقترح فرض ضريبة تكيف على السفر الدولي بالطائرة على الرابط: www.iied.org/pubs/display.php?o=17045IIED.

(114) انظر Reinhard Mechler and others, eds., *Loss and Damage from Climate Change: Concepts, Methods and Policy Options* (Cham, Switzerland, Springer, 2018).

أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية[115]. ويؤدي ارتفاع مستويات سطح البحر والأعاصير وغيرها من الظواهر الشديدة إلى تدمير أراضي عدد كبير جداً من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويؤثر بالتالي تأثيراً سلبياً على حقوق الإنسان، بما في ذلك الكرامة وحق تقرير المصير[116]. ولذلك، فإن هذه الدول والبلدان النامية الضعيفة الأخرى تحتج بضرورة إقامة التضامن الدولي للتعويض عن الأضرار المستحثَّة بالمناخ التي تتعرض لها على نحو غير متناسب[117].

48- والغرض من جدول الأعمال المتعلق بالخسائر والأضرار هو تصحيح حالات الظلم والمعاناة الإنسانية قدر الإمكان على الصعيد العالمي، بالنظر إلى الدمار الناجم عن تغير المناخ. ويتيح التمويل الدولي، على وجه الخصوص، وسيلة أساسية لتحقيق التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في هذه المسألة. وحالياً، تدرس الآلية المؤسسية للنظام الدولي للمناخ المعنية بالخسائر والأضرار بعض إمكانيات تقديم الدعم المالي في هذا الاتجاه (FCCC/PA/CMA/2019/L.7). وعلاوة على ذلك، قد توضِّح قريباً إحدى الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان المرفوعة في الفلبين واجبات الشركات بتصحيح الخسائر والأضرار[118]. غير أن التقدم المحرز في جدول الأعمال لا يعكس أهميته بالقدر الكافي. إذ تشكل الخسائر والأضرار "الركن الثالث" من أركان القانون الدولي بشأن تغير المناخ، وينبغي أن تُمنح نفس مستوى الأولوية الذي يُمنح للتخفيف والتكيف[119]. ففي النهاية، أفردت له الدول أحد الأحكام المستقلة في اتفاق باريس[120]. ويرى الخبير المستقل أن عدم رغبة البعض في صياغة جدول الأعمال بطريقة محكمة، ولا سيما عن طريق تقديم دعم مالي قوي، يُعتبر ثغرة كبيرة في التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان، وهو ما يتطلب تحسيناً جوهرياً.

2- حماية الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والعمال من النتائج السلبية لإجراءات التخفيف

49- تمثل كفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المتضررة من مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ ثغرة رئيسية أخرى في التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان. وعلى غرار المشاريع الإنمائية الدولية، قد ينطوي التخفيف من آثار تغير المناخ على إقامة مشاريع للهياكل الأساسية واستخدام الأراضي تؤدي بدورها إلى تشريد المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، وتتسبب في أضرار بيئية وتتعارض مع الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. فعلى سبيل المثال، يُفهم أن المخاطر الكبيرة على حقوق الإنسان تنشأ عن السدود الكهرمائية ومشاريع الوقود الأحيائي[121]. ولم توفر آلية التنمية النظيفة سوى سبل قليلة للاعتراض على هذه المشاريع وهي لا تتيح الحق في الطعن

(115) انظر Maxine Burkett, "Climate reparations", *Melbourne Journal of International Law*, vol. 10, No. 2 (2009).

(116) في هذا الصدد، انظر المشروع الجاري للجنة القانون الدولي بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي (A/73/10، الفصل العاشر).

(117) انظر Elisa Calliari, Swenja Surminski and Jaroslav Mysiak, "The politics of (and behind) the UNFCCC's Loss and Damage Mechanism", in Mechler and others, *Loss and Damage*.

(118) انظر www.ciel.org/news/groundbreaking-inquiry-in-philippines-links-carbon-majors-to-human-rights-impacts-of-climate-change-calls-for-greater-accountability.

(119) Julia Kreienkamp and Lisa Vanhala, "Climate change loss and damage: policy brief" (2017), pp. 2 and 7.

(120) اتفاق باريس، المادة 8.

(121) انظر ورقة غرفة الاجتماعات التي أعدتها تيسا خان: Tessa Khan, "Promoting rights-based climate finance for people and planet". متاحة على www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/19thSession.aspx.

أو في التعويض[122]. ويعترف اتفاق باريس، من ناحيته، بأنه ينبغي للأطراف أن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، في جملة حقوق، وأن تعززها وتراعيها عند اتخاذ إجراءات للتخفيف من آثار تغير المناخ[123]. غير أن الدول تُواصِل مقاومة إدراج ضمانات حقوق الإنسان في القواعد التي تتفاوض بشأنها في إطار المشاريع التي ستُستخدم في أسواق الكربون[124]. وبصرف النظر عن عيوب أخرى تتمثل في الاعتماد بشدة على أسواق الكربون، فإن عدم وجود حقوق إجرائية وموضوعية للجماعات المتضررة من تدابير التخفيف أمر يتعارض مع متطلبات التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في هذا المجال.

50- وفي سجل مختلف، لقد قبل المجتمع الدولي الآن حقيقة أن التشعبات النُظمية للانتقال إلى الاقتصادات المستدامة ستتطلب تضامناً دولياً لتحقيق انتقال عادل يحمي حقوق العمال. وفي هذا التقرير، يسترعي الخبير المستقل الانتباه أيضاً إلى الآثار المباشرة التي قد تُحدثها بالفعل التحولات الاقتصادية لتجنب استمرار تغير المناخ في الوظائف القائمة في قطاع الوقود الأحفوري. وبالنظر إلى ضرورة إحداث التغيير، توضح منظمة العمل الدولية أن انتقالنا يجب أن "يُدار إدارة جيدة وأن يسهم في تحقيق أهداف توفير العمل اللائق للجميع، والإدماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر"[125]. ولكن العمل على تحقيق انتقال عادل استغرق أكثر من عقدين من الزمن قبل أن تتسارع وتيرته. وقد أكدت الدول والمؤسسات الدولية وجود برامج متعددة لمعالجة هذه المسألة. ومع ذلك، لا يزال جدول الأعمال يواجه صعوبات، لأسباب ليس أقلها أن بعض البلدان تستخدمه كـ "ورقة مساومة" لعرقلة المفاوضات المتعلقة بالمناخ[126]. وثمة أدلة وافرة منذ سنوات على أن الصناعات المستدامة يمكن أن تُنتج وظائف جيدة في ظل الدعم المناسب المقدم من كل من الحكومات وأرباب العمل[127]. وفي الواقع أن التضامن الدولي من أجل تحويل الاقتصادات على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي يعني العمل بحسن نية لحماية العمال ونُظم العمل عن طريق التنويع والتدريب وغير ذلك من أشكال المساعدة المتبادلة. كما أن التعاون الثلاثي المجدي في منظمة العمل الدولية في هذا الصدد أمر هام ويشكل بعداً آخر من أبعاد التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان. وبكل بساطة، فإن النطاق الحالي للتخطيط ونوعيته لا يتناسبان مع التحدي المقبل.

3- الآثار المتفاوتة على أصحاب الحقوق عبر الحدود الوطنية في الفئات المهمشة

51- لم يبدأ المجتمع الدولي إلا الآن بالتصدي لأوجه التفاوت التي يديمها تغير المناخ فيما يتعلق بالفئات المهمشة التي حققت لولا ذلك مكاسب هامة، باعتبارها من أصحاب الحقوق عبر الحدود الوطنية بموجب الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. وقد بدأ المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات بالاعتراف بآثار تغير المناخ على الشعوب الأصلية والأطفال

(122) انظر Sébastien Duyck, "The Paris Agreement and the protection of human rights in a changing climate", *Yearbook of International Environmental Law*, vol. 26 (2017).

(123) اتفاق باريس، الفقرة الحادية عشرة من الديباجة.

(124) International Institute for Sustainable Development, *Earth Negotiations Bulletin*, vol. 12, No. 775 (2019), p. 16.

(125) ILO, "Guidelines for a just transition towards environmentally sustainable economies and societies for all" (Geneva, 2015), p. 4.

(126) انظر Carbon Brief, "COP25: key outcomes agreed at the UN climate talks in Madrid" (15 December 2019).

(127) انظر، على سبيل المثال، ILO, *Greening with Jobs: World Employment Social Outlook 2018* (Geneva, 2018).

والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأشخاص الذين يعيشون في فقر والعمال والنساء[128]. كما يجري إعداد دراسات فريدة عن هذه التجربة التي يعيشها هؤلاء الأشخاص. فعلى سبيل المثال، يلقي الباحثون الضوء على "الحزن الإيكولوجي" الذي تعاني منه شعوب الإنويت والمزارعون الأستراليون من فقدان المناطق الطبيعية المحيطة[129]. ويبحث آخرون كيفية استجابة الناس المقيمين في دكا لتغير المناخ في منازلهم وأماكن عملهم[130]. وأصدرت منظمة العمل الدولية دراسة عن الإجهاد الحراري للعمال في قطر[131]. وبالإضافة إلى ذلك، استكشف أحد الباحثين الكيفية التي يروّج بها ممثلو المجتمعات الأصلية في القطب الشمالي فهم تغير المناخ بإدخاله إلى اللهجة العامية على أنه "شكل من أشكال الحياة"[132]. وتوضح هذه الدراسات الكيفية التي تتم بها إعادة تعريف معنى أن يكون الفرد ضعيفاً اجتماعياً في أعقاب مواجهة تغير المناخ. ومع ذلك، فمن منظور التضامن الدولي، لا يوجد سوى القليل من الأدلة على الخطوات الملموسة التي تتخذها الحكومات وأرباب العمل وأصحاب المباني ومقدمو الخدمات لتنفيذ الالتزامات الدولية بحقوق الإنسان التي من شأنها أن تستجيب لهذه القضايا الناشئة.

52- وفي عام 2019، اتخذ مجلس حقوق الإنسان قراراً يحث الدول على صياغة نهج شامل ومتكامل ومُراعٍ لاعتبارات الجنسين واعتبارات الإعاقة إزاء سياسات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره[133]. وهذا يوفر نقطة انطلاق للتفكير في الكيفية التي يتعين بها حماية الفئات المهمشة عن طريق العمل العالمي المنسق الذي ينبغي تفعيله على الصعيد المحلي. غير أنه يلزم الحصول على مزيد من المعلومات لإدماج تجربة الشعوب الحية ضمن القوانين والسياسات التي تستخدمها الولايات القضائية من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. ولذلك، يرى الخبير المستقل أنه لا تزال هناك ثغرة خطيرة في التعبير عن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان إزاء الفئات المهمشة التي تربط فيما بينها صلة قائمة عبر الحدود الوطنية، ألا وهي تجارب عدم الأحقية التي يضاعف تغير المناخ من قسوتها.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات من أجل اعتماد إصلاح قائم على حقوق الإنسان

53- **نظراً للتهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ، والآثار السلبية المترتبة على حقوق الإنسان نتيجةً للقصور في التقدم المحرز حتى الآن في معالجة العديد من جوانب المشكلة من خلال التعاون، والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وقدرات كل طرف، وأعلى مستويات الطموح الممكنة للعمل المباشر (أي التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان)، فإنه لمن الضرورة الحتمية أن تعزز الدول والجهات الفاعلة الأخرى جهودها بدرجة كبيرة لمعالجة الشواغل المثارة في هذا التقرير. ويحتل مجلس حقوق الإنسان موقعاً يمكّنه من تيسير هذه العملية إلى حد كبير.**

(128) على سبيل المثال، the "Joint statement on 'human rights and climate change'", the Special Rapporteur on extreme poverty and human rights and the Special Rapporteur on the issue of human rights obligations relating to the enjoyment of a safe, clean, healthy and sustainable environment.

(129) انظر Neville Ellis and Ashlee Cunsolo, "Hope and mourning in the Anthropocene: understanding ecological grief", The Conversation, 4 April 2018.

(130) انظر www.gdi.manchester.ac.uk/research/impact/the-lived-experience-of-climate-change.

(131) انظر www.ilo.org/beirut/projects/qatar-office/WCMS_723539/lang--en/index.htm.

(132) انظر Candis Callison, *How Climate Change Comes to Matter: the Communal Life of Facts* (Durham, North Carolina, Duke University Press, 2014), p. 1.

(133) قرار مجلس حقوق الإنسان 21/41.

54- وفي ضوء المواضيع التي نوقشت في هذا التقرير، يقدم الخبير المستقل التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لجميع الدول والشركات والمنظمات الدولية أن تتخذ كافة الخطوات المستقلة والمشتركة اللازمة من أجل بلوغ المستوى الصافي الصفري للانبعاثات بحلول عام 2050، بما يتسق مع أعلى مستويات الطموح الممكنة لديها لخفض الانبعاثات ومع الهدف المشترك المتمثل في حصر ارتفاع درجة الحرارة العالمية بما قدره 1,5 درجة مئوية بموجب اتفاق باريس؛

(ب) تحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للدول والشركات والمؤسسات المالية، ولا سيما الدول التي لديها أعلى مستويات الانبعاثات، سواء من الناحية التاريخية أو المعاصرة، أن تنظر في الكف عن استكشاف أنواع الوقود الأحفوري وإجراء استثمارات جديدة فيها، من منطلق التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان، إذ سيتم تجاوز ميزانية الكربون المشتركة في حال مواصلة تطوير عمليات الوقود الأحفوري القائمة بالفعل والمقترحة على النحو المقرر؛

(ج) ينبغي للدول والشركات والمؤسسات المالية أن تتعاون لكفالة ألا يؤدي أي تحول في اقتصاد الوقود الأحفوري (وإحداث التحول ضرورة حتمية) إلى إدامة أوجه عدم التماثل بين الدول والشعوب الغنية والفقيرة. وينبغي للبلدان الغنية، في الوقت الذي تقوم فيه البلدان بالخفض التدريجي لعملياتها المتعلقة بالوقود الأحفوري أو حتى بإلغائها تدريجياً، أن تقدم للبلدان الفقيرة التي تكون أقل قابلية للتكيف مع عملية الانتقال دعماً يقوم على الحق في التنمية للدول الفقيرة وعلى حقوق شعوبها الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بنُظم الطاقة؛

(د) ينبغي للدول والشركات أن تتعاون على إصلاح القواعد الأساسية عبر الوطنية لإدارة الشركات من أجل كفالة إيلاء الأولوية في عمليات اتخاذ القرارات على نطاق الشركات لحماية حقوق الإنسان الدولية المهددة بتغير المناخ، على حساب الأرباح والمصالح المالية الأخرى؛

(هـ) ينبغي للدول أن تتعاون بحسن نية من أجل وضع معاهدة لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال بموجب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك للقيام جزئياً بالمساعدة في تصحيح الوضع الناجم عن عدم قدرة الدول على تنظيم المساهمات التي تقدمها هذه الكيانات في إطار العمل المتعلق بتغير المناخ نتيجةً لتنظيمها وعملياتها عبر الحدود الوطنية، أو عدم رغبتها في ذلك؛

(و) ينبغي للدول أن تفي بالتزاماتها بتقديم الدعم المالي والتكنولوجي إلى الدول الأخرى في إطار النظام الدولي للمناخ، وأن تُضاعف هذه الالتزامات قدر الإمكان، وأن تضع التزامات دقيقة حيثما لا يكون مستوى الدقة متوافراً، بما يتفق مع مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف. وينبغي لها، لدى القيام بذلك، أن تزيل الحواجز التي تمنع البلدان النامية، ولا سيما أشدها فقراً وأكثرها ضعفاً، من الحصول على موارد التمويل والتكنولوجيات المتعلقة بالمناخ على الصعيد الدولي، بما في ذلك الحواجز الناشئة عن نُظم حقوق الملكية الفكرية؛

(ز) ينبغي للدول أن تتعاون عن طريق النظام الدولي للمناخ والمجتمع الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال منظمة العمل الدولية، لضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء في سياق تغير المناخ فيما يتعلق بما يلي:

'1' معالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بأوجه عدم المساواة التي يديمها تغير المناخ، بسبل منها إيلاء جدول الأعمال الأولوية نفسها التي يتم إيلاؤها للتخفيف والتكيف، وتقديم الدعم المالي البنَّاء للبلدان والشعوب المتضررة؛

‘2’ **صون التمتع بحقوق الإنسان الدولية بين أفراد الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المتضررة من المشاريع ذات الصلة بتغير المناخ، بما في ذلك حماية المدافعين عن البيئة من التجريم؛**

‘3’ **صياغة وتنفيذ خطط ملموسة على المستوى العالمي وصولاً إلى المستوى المحلي من أجل تحقيق الانتقال العادل نحو الاقتصادات المستدامة التي تكفل الحق في العمل اللائق للجميع؛**

‘4’ **التعاون على الوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان من حيث انطباقها على الفئات المهمشة المتضررة على نحو غير اعتيادي من تغير المناخ، بما في ذلك الشعوب الأصلية وكبار السن والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في فقر والنساء.**